



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الجمعة 10 حزيران 2022

مقالات

"معاريف": نهاية المعركة المرهقة ضد إيران لا تلوح في الأفق

بقلم تال ليف رام

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

تميزت الأشهر القليلة الماضية بزيادة في حدة التوتر، وإمكانية المواجهة المباشرة بين "إسرائيل" وإيران، وبحسب التقارير، فإن "إسرائيل" تصعد من ضغوطها الهجومية، رداً على المحاولات الإيرانية المستمرة لمهاجمة أهداف "إسرائيلية" في الخارج، واستمرار ترسيخ تواجدها في الشرق الأوسط، إلى جانب الجمود في مفاوضات إيران مع القوى العظمى بشأن الاتفاق النووي.

إن فرص حدوث مزيد من التصعيد في العام المقبل في الصراع "الإسرائيلي" الإيراني أعلى، لكن على عكس ادعاء رئيس الوزراء "نفتالي بينيت" هذا الأسبوع بأن "إسرائيل" غيرت سياسة العمل التي تنتهجها ضد إيران في العام الماضي، فمن الواضح أن المنظومة الأمنية بكافة أذرعها تلائم أو تكييف طريقة عملها "الهجومية أكثر"، مع تقييم الوضع الآخذ في التغير، والنشاطات لا تعبر عن قرار بتغيير السياسة.

قال وزير جيش العدو بني غانتس "مؤخراً في مؤتمر لمعهد السياسة والاستراتيجية في جامعة راخمان :-"إن إيران تواصل مراكمة العلم والخبرة التي لا رجعة فيها في البحث والتطوير والإنتاج، وتشغيل أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، ولا يزال أمامها أسابيع قليلة لتكديس ما يكفي من المواد الانشطارية للقنبلة الأولى". وأضاف "غانتس": "إيران تحاول توسيع نفوذها في الشرق الأوسط، من خلال تسليح ومساعدة ودعم الميليشيات والمنظمات الإرهابية، حيث زاد عدد الأسلحة الاستراتيجية التي قد تهدد دولة إسرائيل بشكل كبير في اليمن والعراق"، وأشار "غانتس" إلى أنه على الرغم من الهجمات المنسوبة "لإسرائيل" في سوريا، إلا أن إيران لم توقف محاولاتها لإنشاء بنية تحتية من النيران المتطورة، تهدف إلى بناء قدرات لمواجهة واسعة مع "إسرائيل".

المحور النووي، ومحور التمركز العسكري الإيراني في الشرق الأوسط، هما المحوران اللذان يقعان في صميم الجهود الأمنية والسياسية "لإسرائيل"، إلى جانب جهود عملياتية مستمرة لإحباط هجمات "فيلق القدس" "الانتقامية" ضد أهداف "إسرائيلية" في الخارج.

الحرب في أوكرانيا والاهتمام الدولي الموجه هناك، يتركز القضية الإيرانية بعيدة عن جدول الأعمال الدولي، على مدى سنوات عديدة سجلت "إسرائيل" نجاحات تكتيكية مهمة في مواجهة ضد البرنامج النووي الإيراني، وكذلك في المعركة التي شنت على المحاولات الإيرانية للتمركز العسكري في الشرق الأوسط.

ولكن في نفس الوقت يجب أن نقول بصدق أن النظام في إيران لديه ساعته الرملية الخاصة به، فضلاً عن الصبر لديه وطول النفس في مواصلة الاتجاهات والخطوات الثابتة، ويبدو أن هذا يتناقض مع كل منطلق من وجهة النظر الغربية، نظراً للأثمان الباهظة التي تدفعها إيران من خلال الضرر الدائم الذي لحق باقتصادها تحت وطأة العقوبات، فضلاً عن استثمارها الدؤوب في الأسلحة المنقولة إلى الشرق الأوسط، التي كثيراً منها يدمر جراء الهجمات المنسوبة لسلاح الجو "الإسرائيلي".

لكن من هنا بالضبط تأتي أو تستمد استراتيجية إيران، ومن هنا تأتي صعوبة التعامل معها فقط بالوسائل العسكرية فقط، القدرات الاستخباراتية "الإسرائيلية" الاستثنائية، ومستويات الأداء المثيرة للإعجاب المنسوبة إلى سلاح الجو، والتي انعكست أيضاً في الشهر الماضي في سلسلة من الهجمات في سوريا تلحق أضراراً كبيرة بالإيرانيين، لقد تباطأت وتيرة تمركزهم في المنطقة، وقد تضرروا في مشاريع محددة مثل مشروع الصواريخ الدقيقة ونقل أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة التي تهدف إلى المس بحرية عمل سلاح الجو "الإسرائيلي".

لكن إلى جانب الإنجازات لا يمكن تجاهل أن إيران مصممة على مواصلة عملياتها، ومع مرور الوقت تتراكم لديها القدرات العسكرية، هذا صراع شاق ومتعب من ناحية "إسرائيل"، ومستمر منذ سنوات، حيث القيادة السياسية تتصرف وفقاً لتوصيات المستويات المهنية، وفي هذا الشأن لا يوجد فرق كبير بين نمط عمل هذه الحكومة تحت قيادة "نفتالي بينيت، و"بنيامين نتنياهو".

تصريحات غير مسؤولة:

وإذا كنا نتحدث عن رؤساء الوزراء، فإن "بينيت" -قال هذا الأسبوع:- "إن إسرائيل كانت تعمل في العام الماضي ضد رأس الأخطبوط، وليس فقط ضد أذرع الأخطبوط كما حدث في الماضي"، لقد أراد بالفعل أن يقول إنه منذ توليه منصبه غير سياسة المعركة ضد إيران، وأثارت تصريحاته هذه حول الموضوع غضب المنظومة الأمنية، حتى أن كبار المسؤولين وصفوا هذه التصريحات بأنها "غير مسؤولة"، وسط تحذيرات خطيرة للغاية من هجمات انتقامية إيرانية، تصريحات فارغة تهدف في المقام الأول إلى اظهار مستوى الإنجاز السياسي.

الجدول الزمني التي تم اختصارها:

تميزت الفترة الأخيرة بالفعل بتصعيد في الخط الهجومي "الإسرائيلي" ضد إيران، كما يمكن الافتراض من خلال اغتيال الضابط الكبير من "فيلق القدس" على باب منزله، لسنوات عديدة يُنسب اغتيال العلماء النوويين إلى "إسرائيل" كجزء من مهاجمة ومحاولة تعطيل برنامج إيران النووي، وكبديل لمهاجمة المنشآت النووية، ويعد اغتيال كبار الضباط من الحرس الثوري تطوراً جديداً جاء على الأرجح، بعد تقييم للوضع تم إجراؤه في الموساد، ويمكن تقدير أن هناك من كان يعتقد أنه في مواجهة محاولات إيران المستمرة لمهاجمة اهداف "إسرائيلية"، لا يمكن الاكتفاء بالدفاع ضد الهجمات وإحباطها فقط، لذلك من الضروري الانتقال إلى الهجوم ونقل رسالة قوية إلى الطرف الآخر مفادها أنه مهما حاولت القيام به، فإن "إسرائيل" تعرف كيف تعمل بشكل أفضل.

لكن المهنيين ليس لديهم أوهام، الأحداث الأخيرة هي جزء من عملية مستمرة منذ سنوات، يتصاعد فيها اتجاه متدرج وثابت من التصعيد المعتدل، والذي طالما لم يتم حله سياسياً سيتصاعد في السنوات القادمة.

ومع ذلك، في اختبار النتيجة، بعد انسحاب الأمريكيين في واقع لا يوجد فيه اتفاق حقيقي، اختصر الإيرانيون الجداول عدة سنوات واستفادوا من الخروج الأمريكي من الاتفاقية حتى النهاية، هذا فشل استراتيجي مدوي لإدارة "ترامب" و"إسرائيل"، و"بنيامين نتياهو" أسهم فيه أيضاً.

على خلفية هذا الواقع، هناك العديد من الأصوات في المنظومة الأمنية والسياسية يعتقدون أن السياسة بحاجة إلى التغيير، وتوقيع اتفاقية جديدة إلى جانب جميع القيود، وحتى لو كان من الواضح أنها اتفاقية سيئة، فهي مصلحة "إسرائيل"، بالتأكيد في واقع بقيت فيه "إسرائيل" تقريباً وحدها، وتمارس -على ما يبدو- القوة العسكرية ضد إيران، أي اتفاق -هكذا يقولون- من شأنه أن يوقف مؤقتاً تقدم إيران المستمر في البرنامج النووي، مما يتيح للمنظومة الأمنية الوقت الذي تحتاجه للاستعداد بشكل أفضل لاحتمال انطلاق إيران نحو القنبلة، على أي حال فإن الخيار العسكري "الإسرائيلي" لمهاجمة المنشآت النووية ليس مطروحاً حالياً على الطاولة، وحتى في المستقبل ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كان بإمكان "إسرائيل" قيادة مثل هذه الخطوة بشكل مستقل.

قال لنا مسؤولون أمنيون -هذا الأسبوع بعد تصريحات "بينت":- "إسرائيل يجب أن تقود الخط القائل بأن إيران مشكلة عالمية، وليست مشكلة خاصة لإسرائيل"، وتصريحات رئيس الوزراء هذا الأسبوع تضعنا في طليعة المعركة ضد إيران في تناقض صارخ مع مصلحتنا.

* * *

"معاريف": استطلاع رأي فيما لو جرت الانتخابات اليوم

أريك بندر

كل المؤشرات تدل على أن الائتلاف بزعامة بينيت لا يبيد يقترب من نهايته، والطريق إلى الانتخابات يقصر، لكن هل ستغير الانتخابات الجديدة الخارطة السياسية، وتؤدي إلى حسم واضح بين الكتل؟ ز أظهر استطلاع أجراه معهد (Panels Politics) برئاسة مناحيم لازار أنه إذا أجريت الانتخابات اليوم فإن كتلة مؤيدي نتياهو ما زالت غير قادرة على تجاوز عتبة الستين مقعداً، لكنها قريبة جداً بسبب القرب الخطير لأحزاب في الائتلاف الحالي من نسبة الحسم.

إليكم نتائج الاستطلاع:

حزب الليكود: 34 مقعداً.

حزب يوجد مستقبل: 21 مقعداً.

الصهيونية الدينية وبن غفير: 11 مقعداً.

حزب أزرق أبيض: 8 مقاعد.

حزب شاس: 8 مقاعد.

حزب يهودوت هتورا: 7 مقاعد.

القائمة العربية المشتركة: 7 مقاعد.

حزب العمل: 6 مقاعد.

حزب يمينا: 5 مقاعد.

حزب إسرائيل بيتنا: 5 مقاعد.

حزب أمل جديد: 4 مقاعد.

حزب راعم: 4 مقاعد.

حزب ميرتس: لا يتعدي نسبة الحسم.

الأحزاب المشاركة حالياً في الائتلاف تحصل على 53 مقعداً، وأحزاب المعارضة تحصل على 60 مقعداً، بينما يبقى في الوسط بين اليمين واليسار، القائمة العربية المشتركة 7 مقاعد.

39 في المئة قالوا: "نفضل انتخابات جديدة للكنيست".

28 في المئة قالوا: "نفضل استمرار الحكومة الحالية".

19 في المئة قالوا: "نريد حكومة بديلة في الكنيست الحالية".

45 في المئة أعربوا عن دعمهم لطرح مشروع "قانون المتهم" الذي يمنع الشخص الذي قدم ضد لائحة اتهام من الترشح لرئاسة الوزراء، يقصدون بذلك تنيهاه، في حين أعرب 33 في المئة عن معارضته.

شارك في الاستطلاع 519 شخصاً من سن 18 فما فوق عرب ويهود، ونسبة الخطأ 4.3 في المئة .

* * *

"يديعوت أحرونوت": أورباخ يُمهّل بينيت أسبوعاً آخر قبل الاستقالة

بقلم يوفال كارني

قرر عضو الكنيست نير أورباخ من يمينا ترك الائتلاف، لكنه على استعداد لمنحه فترة أسبوع لفحص ما إذا كان من الممكن العودة للعمل في الكنيست.

الليلة الماضية، في لقاء ليلي بين أورباخ وبينيت في مكتب رئيس الوزراء في تل أبيب أبلغ أورباخ بينيت بقراره، ومع ذلك، وافق أورباخ على طلب بينيت بمنحه أسبوعاً آخر قبل الاستقالة، حتى يتمكن من محاولة تثبيت صفوف التحالف.

إن الإنذار الذي أطلقه أورباخ ل"يمينا ولقادة أحزاب الائتلاف يهدف بحسب رفاقه إلى إثبات أنه غير مهتم بحل التحالف بأي حال، بل للسماح ل"بينيت" باستنفاد الاحتمالات التي لديه لإنقاذ الموقف، هذا على الرغم من حقيقة أن أورباخ أوضح ل"بينيت" وشاكيد: "لقد انتهت القصة".

وفي بيان مشترك في ختام لقاء الليلة الماضية، تم وصفها بأنها "طيبة"، كما تم الاتفاق على أن يلتقي بينيت وأورباخ مرة أخرى صباح (الأحد).

يأمل التحالف أن يستقيل أحد عضوي الكنيست المتمردين غنايم من راعام وزعبي من ميرتس خلال الأسبوع المقبل، وهذا سيمهد الطريق أمام التحالف للعودة إلى العمل.

عقد أورباخ بنفسه اجتماعاً مع مستشاريه ومساعديه في بتاح تكفا أمس، واستبعد احتمال اعتزاله الحياة السياسية.

ينوي أورباخ البقاء في الكنيست لتشكيل حكومة يمينية برئاسة "نتنياهو"، أو لتلقي حصانة في الليكود وحل الكنيست.

يتساءل أورباخ أيضاً عما إذا كانت استقالته من الائتلاف ستؤدي إلى انضمام المزيد من أعضاء الكنيست اليمينيين إليه -على سبيل المثال، أعضاء الكنيست من "أمل جديد" - من أجل تشكيل حكومة يمينية من 61 عضواً على الأقل.

قال مسؤولون كبار في الليكود ل"أورباخ": "إذا أتيت، سيأتي المزيد".

على أية حال، فقد تم التعهد له بحصانة وبمكانة رفيعة في قائمة الليكود للكنيست، وينجح تحرك نتنياهو ضد أورباخ في تقسيم يميننا، وبعد أن شكلت أييليت شاكيد ونير أورباخ وأفير كارا تحالفاً ثلاثياً بعد تقاعد عيديت سيلمان من الائتلاف – كان لدى شاكيد وكارا انطباع بأن أوربا" مستقلاً تماماً عن الليكود، وأنه تخلى عن التحالف معهم.

ادعى مسؤول كبير في الليكود تحدث إلى أورباخ أنه الوحيد الذي يمكنه الحصول على حصانة على قائمة الليكود، وأضاف: "لدينا بالفعل وعود لعميحي شيكلي وعيديت سيلمان"، وقال عضو الليكود البارز ل"أورباخ" "أنت آخر شخص يمكننا أن نضمن له حصانة على القائمة".

في غضون ذلك، بدأت بالفعل اتصالات واستكشافات بين عناصر يميننا وأمل جديد فيما يتعلق بتوحيد الأحزاب، في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة.

قبل حوالي ثلاثة أسابيع، في مقابلة ידיעות أحرنوت استبعد وزير القضاء جدعون ساعر – رئيس حزب أمل جديد- مثل هذا الاحتمال، وقال: "ستخوض أمل جديد الانتخابات المقبلة بتركيبها الحالية بشكل مستقل"، وأضاف: "ستكون أقوى من المرة السابقة، وحتى الآن سجلي في الوفاء بالتزاماتي تجاه الجمهور هو 100 في المئة".

* * *

"إسرائيل هيوم": كل الألغام في طريقها لتشكيل حكومة يمينية

بقلم أمير إتينجر

قبل عام بالضبط، التقى نير أورباخ مع المقربين منه مايكل سيمان توف وليؤور ليفشيتز ليقرروا ما إذا كان سيصوت لصالح تشكيل حكومة بينيت لبيد بدعم من راعام. حتى في ذلك الوقت، كما هو الحال اليوم، كان الضغط على أورباخ من المقربين منه للتصويت ضده، وحتى اليوم نفس هؤلاء الزملاء ينصحونه بالاستقالة من الائتلاف. ما منعه من القيام بذلك هو الالتزام تجاه شاكيد وبينت، وهذا ما يمنعه من القيام بهذه الخطوة حتى هذه الأيام.

ومع ذلك، تقدر الحكومة أنه لن يكون من الممكن الاحتفاظ ب"أورباخ"، حتى بعد يوم الثلاثاء إذا لم يستقل مازن غنايم من الكنيست بحلول ذلك الوقت.

يستعد التحالف لسيناريوهين متوسط وطويل الأمد، على المدى المتوسط: استقالة مازن غنايم بالفعل في عطلة نهاية الأسبوع، وسيكون أفضل لو كان الأمر قبل ذلك -كما يقول التحالف- وحسب رأيهم، إذا استقال غنايم، فلن يستقيل أورباخ.

وفي وقت سابق، ذكرت إسرائيل اليوم أنه على خلفية اتصالات أورباخ مع الليكود، قال في محادثات مغلقة: "لو كان هناك أربعة كمنصور عباس في راعام، لتمكنت الحكومة من الصمود".

من ناحية أخرى، إذا قرر أورباخ الاستقالة، فإن الفرضية هي أنه على الرغم من أنه يريد محاولة فرض استقالته لتشكيل حكومة يمينية في الكنيست الحالية جنباً إلى جنب مع أمل جديد ويمينا، فإن هذا لن يكون ممكناً، والتقت شاكيد مع أورباخ مساء (الأربعاء) في محاولة لمنع من اتخاذ خطوات متسارعة وتنسيق التحركات.

على المدى البعيد، يقول الائتلاف إن زعي لن تستقيل من الكنيست، وسيبقى أورباخ، وسيصمد التحالف حتى نهاية الدورة الصيفية للكنيست، وسيشنون حملة عامة ضد المعارضة للمصادقة على أنظمة الضفة الغربية تمديد سيران قوانين طوارئ العدو في الضفة، مع تهديدهم إذا استقال أورباخ فسيذهبون إلى صناديق الاقتراع.

القلق الرئيسي: عدم الثقة في نتياهو

أورباخ وشاكيد وساعر الذين ينفون الاتصالات مع الليكود يخشون جميعهم من أنه إذا تم تشكيل حكومة في الكنيست الحالي، فلن يكون لديهم أي ضمان بأن نتياهو لن يفككها في وقت قريب جداً بعد تشكيلها، والتوجه إلى صناديق الاقتراع وهو على كرسي رئيس الوزراء الانتقالي.

ومن الأمور التي ظهرت في الاتصالات مع الليكود: إنشاء آلية إذا حل "نتياهو" الحكومة اليمينية التي سيتم تشكيلها مع يمينا وأمل جديد في الكنيست الحالي، فلن يكون رئيس الوزراء الانتقالي إلا أن الليكود يرفض هذا الشرط.

سيتوقع أورباخ أيضاً الحصول على ضمانات عامة من سموتريتش والحريدين المتطرفين بأنهم سيبدلون قصارى جهدهم لتشكيل حكومة يمينية في الكنيست ولن يقوموا بتفكيكها.

وأحد الأسئلة الرئيسية في النظام السياسي هو ماهية خطة أيليت شاكيد. وتتهم المعارضة شاكيد بأنها آخر من منع أورباخ من الانسحاب من الائتلاف والعمل على الحفاظ على الحكومة، وتدرك شاكيد أن

الحكومة لن تصمد طويلاً، لكنها لا تريد انتخابات، وهي غير مستعدة للعمل تحت الضغوط المباشرة من جهة الليكود.

ويقول من حولها إنها تنسق مع أورباخ، وإذا فهم أن الحكومة ستُحل أخيراً، فستعمل شاكيد على تشكيل حكومة يمينية في الكنيست الحالية مع أمل جديد، ولكي يحدث هذا -حسب رأيها- يجب التأكد أولاً من أن نتنها هو مستعد لتقديم الحد الأدنى من الشروط المطلوبة لـ"أمل جديد".

تفسير آخر لعدم رغبة شاكيد في الاستقالة، مقابل الحصول على درع حماية من الليكود هو العداء بينها وبين نتنها هو -وهي تعتبر منسقة من الليكود-، وكذلك الخوف من أن كبار أعضاء الليكود سيفعلون أي شيء لطمعها في ظهرها بمجرد وصولها إلى الليكود

لهذا إذا تم حل التحالف أخيراً، ستفضل شاكيد الحفاظ على الاستقلال مع أورباخ ومحاولة التوصل إلى اتفاق مبكر لتشكيل حكومة يمينية في الكنيست الحالية مع أمل جديد

ما بين هرتسوغ وساعر؟

في الكنيست العشرين، كانت هناك شائعات وتقارير تفيد بأن رئيس المعارضة آنذاك يتسحاق هرتسوغ، كان يجري محادثات مع نتنها هو لدخول الحكومة، ولم يدخلها حينها ودخلها ليبرمان.

وتدعي أحزاب اليسار أن هذا هو الوضع الذي يعيش فيه ساعر حالياً، ويقول وزراء حكوميون كبار: "لقد فقد السيطرة ساعر بسبب تقارير عن اتصالات مع الليكود، لم تخطر بباله على ما يبدو، إنه يتصرف بشكل سيء، دون رباطة جأش"

ينتقد الائتلاف ساعر الذي رفع قوانين الضفة الغربية إلى مستويات عالية، بدلاً من بث أن هذه مسألة إجرائية بحتة، مما يجعل من الصعب على راعام وزعبي دعمها.

ووفقاً لهم، اعتقد ساعر أنه سيتمكن من الالتفاف حول بينيت باتجاه اليمين بهذه الطريقة، والآن يدرك أنه كان مخطئاً في عدم نقل الضغط إلى المعارضة بدلاً من توجيه الاتهام إلى التحالف والذي يصعب تصحيحه الآن.

* * *

"يديعوت أحرونوت": لا حدود سياسية لـ"إسرائيل" والحدود الأخلاقية غير واضحة

تامير باردو – رئيس الموساد سابقًا

كثير مؤخرًا الحديث عن التهديد الكبير الذي يحوم فوق "دولة إسرائيل" – هذا يزعم أنه من إيران، وأولئك يزعمون أنه من الفلسطينيين؛ لكن بالنسبة لي فإن التهديد الأكبر هو نحن، أو بالأحرى آلية التدمير الذاتي الآخذة في التطور في السنوات الأخيرة. تمامًا مثل أيام خراب الهيكل الثاني، التي قال عنها أسفسيانوس الذي أشرف على قمع التمرد الكبير (وفقًا لـ "تاريخ حرب اليهود ضد روما" لجوزيف بن ماتيتياهو): "الله قائد أعظم مني، سُيُسلم اليهود للرومان وينصرنا دون تعريض جيشنا للخطر، بينما سيقتل أعداؤنا بعضهم بعضًا بأيديهم؛ لذلك وقفت الجحافل الرومانية وانتظرت بصبر حتى يكمل اليهود العمل من أجلهم. يجب أن نوقف هذا قبل نقطة اللاعودة.

"دولة إسرائيل" هي معجزة تاريخية، من ما تبقى الشتات و 70 منفي وضد كافة الاحتمالات. أقيمت دولة في قلب منطقة معادية نجحت خلال حرب دفاعية في إقامة وطن للشعب اليهودي. سبع حروب وحرب لا تتوقف ضد أولئك الذين ما زالوا يحاولون اجتثاثنا كل هذا لم يوقف تحويل قطعة أرض بدون موارد طبيعية إلى قوة اقتصادية عظيمة.

لكن "الدولة" ممزقة وتنزف، ومن يتربصون لنا الشر ينتظرون الوقت المناسب. بعد أربع حملات انتخابية في غضون عامين تم تشكيل حكومة يصعب هضمها، فازت بالأغلبية وإن كانت أغلبية قليلة، لكن أولئك الذين أطيح بهم من الحكم بعد 12 عامًا يرفضون الاعتراف بالنتيجة بل ويرفضون مخاطبة رئيس الوزراء بلقبه، عندما لا يقوم زعيم لعشرات المقاعد بهذه اللفتة الرمزية، فإن ذلك يمثل تقويضًا حادًا وخطيرًا لجوهر التوافق السياسي الذي يشكل حجر الزاوية لوجود "الدولة".

كما تقاطع المعارضة أي مشروع قانون، ولا شك أن دور المعارضة وحققها الكامل هو محاولة تغيير نظام الحكم، ولكن لا يمكن أن تمنع تمرير القوانين التي تتماشى مع وجهة نظرها ومع الأمن القومي أو المصلحة العامة. ولا يتوافق شل عمل الحكومة مع قواعد الميثاق الاجتماعي التي يقوم عليها النظام الديمقراطي.

علاوة على ذلك، يتسم الخطاب "الإسرائيلي" بالتعصب والعنف اللفظي ضد أولئك الذين يفكرون بشكل مختلف، وتشكل كنيسة "إسرائيل" مثالًا سلبيًا يتغلغل في المجتمع "الإسرائيلي"، والاستقطاب ليس بين مفهوم اشتراكي ورأسمالي ولا بين الليبراليين والمحافظين، ولا بين اليسار واليمين كما هو شائع. الاستقطاب الحقيقي المخفي عمدا متجذرا في المفهوم الأساسي لجوهر الدولة اليهودية. النقاش الحقيقي في عام 1948 كان حول الدين والدولة، وحال الخلاف السياسي حول هذا الموضوع دون صياغة دستور. أما النقاش

الثاني الذي لم يُحسم فكان حول السؤال ماهي حدود الدولة؟، على الرغم من أن التعريف الأساسي للدولة هو "تنظيم سياسي لتطبيق المصالح المدنية في أراضي سيادية معينة".

منذ 10 يونيو 1967 لا يوجد "لدولة إسرائيل" حدود. منذ 55 عامًا لم تحدد الحكومات "الإسرائيلية" من اليمين واليسار، باستثناء ضم "القدس الشرقية" ومرتفعات الجولان، لم يعرفوا الضفة الغربية وقطاع غزة داخل حدودها. اليوم هناك ثلاثة أجيال تعيش في البلاد لا يعرفون واقعاً آخر، يهود وغير يهود على حد سواء. منذ حزيران 1967 نحن دولة بلا استراتيجية. وأما بخصوص السؤال عن الكيفية التي نريد أن نرى فيها الدولة اليهودية في غضون 30 عامًا فليس هناك إجابة، لا يوجد سياسي على استعداد لتحديد هدف، ومعظمهم ليس لديه إجابة. لقد امتنع قادة الدولة على مدى أجيال عن اتخاذ قرار وخافوا ومازالوا خائفين من اتخاذ القرار، ويخشون تحمل المسؤولية عن التنازل عن أجزاء من أرض الميعاد، ومن ناحية أخرى يخافون من فقدان الحلم الصهيوني بدولة يهودية إذا ما ضمو كل أجزاء "الوطن".

كل شخص يعرف نفسه على أنه صهيوني من المفهوم أن الدولة التي لا توجد فيها أغلبية يهودية مطلقة ستكون نهاية الحلم الصهيوني. اليوم يوجد بين البحر والأردن يهود صهيانية ويهود غير صهيانية وغير يهود داخل حدود عام 1967 وغير يهود في الضفة الغربية وغير يهود في أراضي غزة. إن التفكير أو الوهم بأننا في يوم من الأيام سنجد أولئك الناس سيوافقون على التمييز ضدهم، دون حقوق متساوية مثل اليهود هو وهم وجنون. الأفضل أن نفهم مرة واحدة وإلى الأبد: لا توجد قوة في العالم تمنع البشر من الكفاح والعمل بأي وسيلة من أجل الحرية والمساواة.

في اللغة العبرية لكلمة "حدود" معانٍ عديدة - وعدم رسم الحدود المنطقة السيادية، يمكن أن يؤدي إلى طمس الحدود الأخلاقية والمعيارية. فعدم التسامح مع رأي الآخر، وإنكار حراس العتبة والعنف بكافة أنواعه، كل هذه ليست سوى جزء من فقدان الحدود الناتج عن عدم الرغبة في التطرق إلى المشكلة رقم واحد "لدولة إسرائيل" وهي: أي دولة نريد وما هي حدودها؟.

* * *

هل هي نهاية الانتلاف؟ إلكين طلب ترك الحكومة وتعيينه رئيسًا للوكالة اليهودية

يحاول وزير الإسكان في كيان العدو زئيف إلكين (أمل جديد) الذي يعتبر أحد العناصر المهمة في حكومة بينت لبيد العثور على وظيفته التالية. وبحسب صحيفة "إسرائيل هيوم" فإن إلكين نفسه يحاول ترك الحكومة وتعيينه رئيسًا للوكالة اليهودية، وهو موعد تم تأجيله عدة مرات ومن المقرر أن يتم في أوائل

يوليو. وتقول المصادر التي تحدثت مع إلكين عن هذه الخطوة أن سبب تحركه هو أنه "يتفهم أن الأمر قد انتهى".

وكان إلكين يعمل على هذه القضية خلال الأسبوعين الماضيين، وقد ناقشها مع يائير لبيد، وفتالي بينيت، وجدعون ساعر وغيرهم. و من المفترض أن يؤدي رحيل إلكين إلى جولة من التعيينات السياسية تعود فيها حقيبة الإسكان إلى أمل جديد (على ما يبدو لشاران هشاكيل)، وتم نقل حقيبة "القدس" إلى العازار شتيرن وحقيبة الاستخبارات إلى إيلي أفيدار.

لكن حكومة العدو لا تملك القدرة على تعيين وزراء في الكنيست اليوم بسبب خسارة الأغلبية، ويمكن العثور على مثال على ذلك في محاولة تعيين ماتان كاهانا وزيراً، ولكن دون جدوى، لذلك، فإن مستقبل خطوة إلكين لم يتضح بعد.

وتشعر العناصر المكونة للائتلاف بالصعوبات الكثيرة وأجواء النهاية، وهم يحاولون فعلاً محاربتها، لكن كل حالة رحيل - حتى لو كان مجرد مستشارين في مكتب رئيس وزراء العدو بينت - تحمل معها عناوين الأخبار ومشاعر التفكك.

رحيل إلكين الذي تمكن من قيادة العمليات السياسية في العام الماضي هو بيان مثير حول تقييمات شركاء الحكومة لمواصلة الحفاظ عليها.

ما يحصل مع إلكين يأتي في ظل أنباء قوية عن اقتراب رحيل أورباخ وشاكيد عن الائتلاف الحكومي والذي يتوقع حتى نهاية الأسبوع القادم، وبناء على المهلة الأخيرة التي قدمها أورباخ لبينت في لقائه معه أمس بأنه حتى يوم الثلاثاء إذا لم يستقل كل من مازن غنايم من راعام وغيداء زعبي من ميرتس من الائتلاف فسيعلن أورباخ استقالته من يمينا منشقا باتجاه الليكود.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": إسرائيل قلقة من ضرب حماس لمنشآت الغاز والنفط في البحر المتوسط

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة: فائن أيوب/مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

بعد اغتيال القائد الإيراني، حسن صياد خدائي، نائب قائد وحدة 840 في فيلق القدس، هدد الجنرال حسين سالمي، قائد الحرس الثوري الإيراني بالانتقام من إسرائيل بعد أن اتهمها بشكل صريح بالاغتيال. كما يتهم الإيرانيون إسرائيل أيضًا باغتيال أبو النووي الإيراني محسن فخري زاده.

أحد المخاوف التي تقلق إسرائيل هي أن تستخدم إيران أحد وكلائها في الشرق الأوسط من أجل تنفيذ عملية انتقامية ضد إسرائيل. هذا ونقلت صحيفة "العربي الجديد" في 2 يونيو عن مصادر مصرية رفيعة المستوى أن إسرائيل توجهت لمصر بطلب أن تمارس الضغط على حماس من أجل تجنب أي عملية على منشآت الغاز الطبيعي والنفط الإسرائيلي في البحر المتوسط أمام شواطئ قطاع غزة.

كما تجري مشاورات أمنية متواصلة بين مصر وإسرائيل على مستوى رفيع. إسرائيل بدورها أطلعت الاستخبارات المصرية بمعلومات استخباراتية لديها حول خطة الكوماندو البحري للذراع العسكري لحماس بضرب منشآت الغاز ومنشآت النفط الإسرائيلية في البحر المتوسط، من خلال قوارب متفجرة سريعة أو من خلال صواريخ بحر بحر.

هذا وأوضح مسؤولون أمنيون رفيعو المستوى لمصر أن أي مساس بمنشآت الغاز الطبيعي والنفط الخاصة بإسرائيل على يد الذراع العسكري لحماس ستضر بتوريد الغاز الإسرائيلي لمصر، أوروبا ولدول عربية أخرى.

في ظل القلق الإسرائيلي تمت زيادة التعاون بين إسرائيل ومصر في مجالات مختلفة، وتم تشديد الإجراءات الأمنية في البحر الأحمر، منطقة الحدود البرية بين إسرائيل ومصر وفي شمال سيناء ضد قوات داعش في هذه المنطقة .

كما نقل مسؤولون مصريون أن مصر تعمل على إدراج مسألة تأمين منشآت الغاز الطبيعي والنفط الإسرائيلي ضمن تفاهات التهديدات بين إسرائيل وحماس. هذا مع التأكيد على أن أي ضرر من طرف حماس تلك في المنشآت هو سيضر في المصالح المصرية.

هذا وادعى مسؤولون أمنيون إسرائيليون أن الذراع العسكري لحماس لديه قوارب سريعة قادرة على حمل مواد متفجرة حتى 50 كيلو غرام، موجهة من خلال أجهزة GPS وقادرة على تنفيذ عمليات دقيقة نحو أهداف في قلب البحر. تمامًا مثلما ينفذ الحوثيون في اليمن عمليات من خلال استخدام قوارب كهذه ضد أهداف سعودية.

خلال عملية "حارس الحدود" كان هناك محاولة من طرف الذراع العسكري لحماس، تمت احباطها، لضرب منشأة الغاز الطبيعي "تمار" أمام شواطئ غزة، من خلال غواصات صغيرة تمت تطويرها على يد مهندس حماس محمد الزواري، المهندس الذي تم اغتياله في تونس على يد الموساد الإسرائيلي عام 2016 .

كما حاولت حماس خلال عملية "حارس الأسوار" أن تطلق عشرات الصواريخ نحو منشأة الغاز "تمار" أمام شواطئ عسقلان وحاولت ضربها من خلال طائرة غير مأهولة. من جانبها، تجنبت حماس تنفيذ أي خطوة يوم القدس لعدة أسباب:

أولها أن القطاع ما زال في المراحل الأولى لإعمار الإعمار جزاء ما تركته الحرب الأخيرة. كما أن حماس لم تنته بعد من إعمار البنى التحتية العسكرية الخاصة بها التي تضررت خلال عملية "حرس الأسوار" قبل عام، بما فيها الأنفاق وتجديد مخازن الصواريخ.

بالإضافة إلى ذلك، مارست مصر ضغوطات شديدة على حماس لعدم خرق اتفاقية التهدئة مع إسرائيل، الأمر الذي سيؤدي إلى إنهاء اتفاقيات التهدئة: إلغاء خطة إعادة إعمار المنازل والبنية التحتية في القطاع، منع دخول آلاف العاملين من غزة لإسرائيل ووقف المشاريع الانسانية في القطاع.

ومع ذلك، سيبقى حقل "تمار" وحقل الغاز الطبيعي في مكانهما قبالة سواحل قطاع غزة وسيبقوا هدفًا ممكنًا بالنسبة لحماس في حال اندلاع أي تصعيد مع إسرائيل.

حماس ليس لديها الآن مصلحة في التصعيد، لكن الأمور قد تتغير بسرعة وبشكل مفاجئ، لقد شاهدنا هذا الفيلم من قبل. كل شيء ممكن في الشرق الأوسط.

* * *

"يديعوت أحرونوت": التهديد الأكبر هو نحن

بقلم رئيس الموساد الأسبق وعضو حركة قادة من أجل أمن إسرائيل تمير باردو

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

يجري غير قليل من الحديث عن التهديد الكبير الذي يحوم فوق دولة اسرائيل - هذا يدعي ايران، وأولئك يدعون الفلسطينيين. أما في نظري، فان التهديد الأكبر هو نحن. او للدقة، آلية التدمير الذاتي التي تتطور في السنوات الأخيرة. تماما مثلما في عهد خراب البيت الثاني، الذي كتب عنه اسبسيانوس في "تاريخ حرب

اليهود ضد الرومان": "الرب هو استراتيجي عسكري اعظم مني، فهو سيسلم اليهود للرومان ويعطينا النصر دون أن يتعرض جيشنا للخطر، بينما يقتل أعداؤنا الواحد أخاه بكلتا يديه".
في حينه، وقفت فيالق الرومان وانتظرت بصبر أن ينهي اليهود تقريبا المهمة عنهم. علينا أن نوقف هذا قبل نقطة اللاعودة.

إن دولة إسرائيل هي أعجوبة تاريخية، من بقايا اللجوء وسبعين منفي ضد كل الاحتمالات أقيمت دولة في قلب منطقة معادية، تنجح في ظل حرب دفاعية في أن تقيم بيتا للشعب اليهودي.
سبع حروب وحرب لا تتوقف ضد أولئك الذين لا يزالون يحاولون القضاء علينا لم تمنع جعل قطعة بلاد بلا مقدرات طبيعية قوة عظمى اقتصادية. لكن الدولة ممزقة ودامية، والساعون لإيقاع الشربنا ينتظرون اللحظة المناسبة. بعد اربع معارك انتخابية في غضون سنتين قامت حكومة، صعبة على الهضم، نالت الأغلبية، وان كانت طفيفة، لكن أولئك الذين أطيحوا من الحكومة بعد 12 سنة يرفضون الاعتراف بالنتيجة. بل ويرفضون التوجه إلى رئيس الوزراء بلقبه. عندما لا ينفذ زعيم عشرات المقاعد مثل هذه المبادرة الرمزية، فهذا تقويض حاد لخلاصة الإجماع السياسي الذي يشكل حجر الأساس لوجود الدولة. وهذه المعارضة إياها تقاطع كل مشروع قانون، ولا شك بأن دور المعارضة وحققها الكامل هو أن تحاول إسقاط الحكومة، لكن لا يحتمل أن تمنع إجازة القوانين التي تناسب فكرها، الامن القومي أو المصلحة العامة. فشل عمل الحكومة لا يستوفي قواعد العقد الاجتماعي الذي على أساسه يقوم النظام الديمقراطي.

فضلا عن ذلك، فان الخطاب الإسرائيلي يتميز بانعدام التسامح، العنف اللفظي تجاه من يفكر بشكل مختلف، وكنيست إسرائيل تشكل مثالا سلبيا يتغلغل إلى المجتمع الإسرائيلي. الاستقطاب ليس بين فكر اجتماعي ورأسمالية، بل ليس بين الليبرالية والمحافظه أو اليسار واليمين، كما درج على الاعتقاد.
الاستقطاب الحقيقي، المخفي عمدا، أساسه في الفكر الأساس لجوهر الدولة اليهودية. النقاش الحقيقي في العام 1948 كان في مواضيع الدين والدولة، والخلاف السياسي في الموضوع منع وضع دستور. النقاش الثاني، الذي لم يحسم، كان ما هي حدود الدولة. وذلك رغم أن التعريف الأساس للدولة هو "تنظيم سياسي لتنفيذ مصالح مدنية في ارض اقليمية محددة".

من العاشر من حزيران 1967 ليس لدولة اسرائيل حدود. حكومات اسرائيل على مدى 55 سنة، من اليمين ومن اليسار، باستثناء ضم القدس الشرقية وهضبة الجولان، لم تعرف يهودا والسامرة وقطاع غزة في داخل حدودها. اليوم يعيش في الدولة ثلاثة أجيال لا تعرف واقعا آخر، يهودا وغير يهود على حد

سواء. منذ حزيران 1967 ونحن دولة بلا استراتيجية. على سؤال كيف نريد أن نرى دولة اليهود بعد 30 سنة لا يوجد جواب، ولا يوجد أي سياسي مستعد لأن يضع هدفاً، معظمهم يدرجون عيونهم الى السماء. زعماء الدولة على أجيالهم امتنعوا عن اتخاذ القرار، خافوا ويخافون من اتخاذ القرار، يخشون من أخذ المسؤولية عن التنازل عن أجزاء من البلاد الموعودة ومن جهة اخرى يخافون من فقدان الحلم الصهيوني لدولة يهودية إذا ما ضموا كل أجزاء الوطن.

لكل شخص يعرف نفسه كصهيوني، مفهوم، أن الدولة التي ليس فيها أغلبية يهودية مطلقة ستشكل نهاية الحلم الصهيوني. اليوم بين النهر والبحر يوجد يهود صهيانية، يهود غير صهيانية، غير يهود في نطاق حدود 1967، غير يهود في يهودا والسامرة وغير يهود في الأرض الإقليمية الغزية. التفكير أو الوهم بأنه سيأتي يوم نجد أولئك البشر ممن يوافقون على التمييز بحقهم، بلا حقوق متساوية مع ارباب البيت اليهود، هو هذيان مجنون. يجدر بنا أن نفهم مرة واحدة وإلى الأبد: لا توجد قوة في العالم تمنع البشر من ان يتطلعوا ويعملوا بكل الوسائل من أجل الحرية والمساواة.

في اللغة العبرية يوجد لكلمة "حدود" عدة معانٍ - وانعدام ترسيم الحدود، الأرض الاقليمية، من شأنه أن يؤدي إلى تشويش الحدود الأخلاقية ومعايير السلوك. فانعدام التسامح تجاه الرأي الآخر، رفض حماة الحي والعنف على أنواعه، كل هذه هي فقط جزء من فقدان الحدود النابع من انعدام الرغبة في تناول المشكلة رقم واحد لدولة اسرائيل: أي دولة نريد، وما هي حدودها؟

* * *

"هآرتس": لدينا أبرتهايد صريح وواضح ومتفق عليه

بقلم جدعون ليفي

تجربة دمج حزب عربي في الائتلاف نجحت؛ أكثر مما هو متوقع، حتى التذمر بشأن فشلها من قبل رئيس الائتلاف ومراسلي اليسار الصهيوني يدل على نجاحها. التجربة نجحت لأنها كشفت عدة حقائق مجردة، التي فقط من اجلها كان من الجدير إجراء التجربة. هذه التجربة ليس فقط لم تغلق الطريق أمام الأحزاب العربية للمشاركة في الحكومات في المستقبل، بل حسنت احتمالاتها. من الآن سيعرف سياسيون يهود الذين اعتقدوا بأنه سينجح، لا يمكن أن ينجح في أي يوم، لأن ما يمكن أن ينجح مرهون في أيديهم. ما الذي لا يمكن أن ينجح؟ لا يمكن شراء احزاب عربية فقط بالمال. تلك الأيام انقضت. في شراكة معوجة كهذه ليس العرب هم الذين فشلوا، بل اليهود الذين صدقوها. نوزع الأموال ونحولهم إلى صهيانية. هذه التجربة التي فشلت، فشلها هو نجاح. لن يجربوا مرة أخرى. الأحزاب العربية يمكنها المشاركة في

الحكومات فقط عندما تكون هذه الأحزاب مؤهلة لذلك. جميعها بعيدة جدا عن ذلك. ولكن الفشل الحالي ربما سيعلمها درسا وسيقربها. في المرة القادمة عندما ستحتاج الأحزاب اليهودية الى اصوات العرب ستعرف بأن أسلوب المال وحده ليس الأسلوب المناسب. سيكون عليها التخلص من بعض مبادئ الصهيونية، على رأسها بالطبع تفوق اليهود في الدولة. وطالما أن التفوق موجود فلن تكون شراكة حتى لو شقت الحكومة طريقا سريعا فيه ستة مسارات بين سخنين وجنين وأقامت فرعا لمستشفى ايخيلوف في الطيبة. المال ليس كل شيء. اسألوا منصور عباس.

إن إلقاء الذنب على الأحزاب العربية وتهديدها بلغة الزعرنة، مثلما فعل أول من أمس وزير العدل جدعون ساعر، أثبت إلى أي درجة الطريق بعيدة عن الشراكة. لم تكن في حكومة التغيير شراكة وبداية للمساواة حتى للحظة. فقد طلب من عباس اجتياز اختبارات الصهيونية وحي الرأس بخضوع مقابل سلاسل الخرز الملونة التي رميت له. لم يكن هناك أي قرار سياسي اهتم برأيه. هذا كان يتوقع أن يفشل من البداية. اليمين في الحكومة الذي هو أغلبية، ما زال بعيدا جدا عن أن يكون ناضجا للشراكة. اليسار الصهيوني غير ناضج أكثر ولو بقليل. الحقائق التي كشفتها التجربة هي أن جميع الأحزاب الصهيونية متشابهة أكثر مما تخيلنا. اليسار واليمين كتوأمن سياميين يرتبطان بسرة الصهيونية. وحتى بالفأس لا يمكن فصلهما. أيضا الميكروسكوب الالكتروني لا يمكنه العثور على الفروق بينهما. والآن ها هو التصويت على "قانون يهودا والسامرة". هل يجب علينا قول المزيد؟ بدءا بميرتس ومرورا ببيوجد مستقبل والعمل وانتهاء بيميننا وساعر، جميعها صوت واحد مع الأبرتهايد.

التصويت على القانون كان مثل الدخول إلى غرفة مظلمة من أجل استخراج صورة وطباعتها. حتى في مرحلة وجود الصورة في المحلول الكيماوي، ظهرت بوضوح: خريطة طريق مشروخة ومشلولة ومبتورة. لا يوجد يسار يهودي في اسرائيل، فقط يمين متطرف ويمين معتدل. ولا يوجد موضوع يعني اليسار - وسط اقل من الاحتلال. هل كان ميرتس سيصوت في أي وقت مع قوانين أبرتهايد للمثليين في المناطق؟ منظومتان قانونيتان في المناطق، الأولى للأشخاص العاديين والثانية للمثليين؟ هل كان يمكن أن يحدث ذلك في أي وقت؟. هل كانت كوكبة سياسية واحدة ستؤدي الى ذلك؟ هل العمل برئاسة ميراف ميخائيلي كان في أي وقت سيصوت مع قوانين ابرتهايد للنساء في الضفة الغربية؟ منظومتان قانونيتان منفصلتان، للرجال والنساء؟ هذا لم يكن ليحدث في أي وقت.

من هنا فان كل شيء يتعلق بسلم الأولويات. اليسار في اسرائيل، على سبيل المثال، حقوق الشعب الفلسطيني لا تعنيه. حقوق الحيوانات تعنيه أكثر. ولو حتى من اجل الكشف عن ذلك كان من الجدير

إجراء التجربة. فقط من اجل الكشف أيضا عن قوانين الأبرتهاید المغطاة، التي عرف قلائل فقط عن وجودها. ولدحض ادعاءات الدعاية الصهيونية بأن اسرائيل ليست أبرتهاید مثل جنوب إفريقيا في السابق، فقط لأنه لا توجد فيها قوانين أبرتهاید، كان من الجدير إجراء التجربة. وهاكم الحقيقة المجردة: حتى قوانين أبرتهاید توجد لدينا، صريحة وواضحة، وتمت صياغتها بلهجة متشددة، والأكثر فظاعة هو أنه متفق عليها من قبل الجميع. الجميع. الجميع.

* * *

"هآرتس": أين الأدلة يا غانتس؟

نحو ثمانية اشهر مرت منذ أعلنت الحكومة عن ست منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية كمنظمات إرهاب. فترة زمنية كان يمكن لإسرائيل فيها أن تعرض أدلة تبرر العمل المتطرف الذي اتخذه وزير الدفاع بيني غانتس – عمل جدير بدكتاتورية عسكرية، وليس ديمقراطية. لكن في هذه الفترة الزمنية لم تعرض إسرائيل على دول في أوروبا، هكذا حسب دبلوماسيين، قرائن كافية كي تثبت أن المنظمات شكلت بالفعل مصدرا لتمويل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – التهمة التي تنفيها المنظمات.

"نقلت إلينا بيانات ولم نجدها قوية بما يكفي"، قال احد الدبلوماسيين. وأضاف آخر أن معظم الدول تعتقد بأن البيانات التي عرضت «لا تصل إلى المستوى اللازم من الدليل على تحويل الأموال». فقد قالت الوزيرة البلجيكية لتنمية التعاون في أيار انه في فحص أجراه الحكم لم توجد «أي معلومة تؤكد ما زعم بالاتهامات بالنسبة للمنظمات التي تدعمها بلجيكا».

وأعلنت الدانمارك في كانون الأول أنها لم تتسلم أدلة داعمة لادعاءات إسرائيل. بغياب الأدلة الكافية دعا في نيسان خبراء من الأمم المتحدة لاستئناف تمويل المنظمات، الذي أرجئ بسبب ادعاءات إسرائيل. كما يبدو أن مكتب التحقيقات التابع للمفوضية الأوروبية من المتوقع، في ختام فحص أولي أجراه، ألا يفتح تحقيقا في القضية.

المنظمات التي أعلنت منظمات إرهاب هي «الضمير» التي تقدم مساعدة قانونية للسجناء، تجمع المعطيات عن الاعتقالات الإدارية وتعارض التعذيب؛ «الحق»، التي توثيق انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين في المناطق؛ فرع فلسطين من «الجمعية الدولية لحقوق الطفل»، التي تتابع قتل الأطفال ووضع الأطفال المعتقلين؛ «اتحاد اللجان الزراعية»، التي تساعد المزارعين الفلسطينيين؛ منظمة «لجنة المرأة» ومؤسسة البحوث «بيسان».

يدور الحديث عن منظمات حقوق إنسان قديمة، جيدة ومعروفة في العالم. إخراجها عن القانون هو

ارتفاع درجة في صراع إسرائيل ضد معارضي الاحتلال والذي ينطوي على تحطيم التمييز بين الصراع المشروع والصراع العنيف. ولشدة الأسف، وقعت على هذه الخطوة حكومة التغيير – ظاهراً حكومة أعلنت عن محاولة لمنع المس بالديمقراطيين.

الحد الأدنى الذي كان ممكناً توقعه من إسرائيل أن تفعله في أعقاب عمل شاذ بهذا القدر هو أن تقدم للمنظمات لبيان الأدلة التي في أساس الإعلان، ما لم تفعله حتى الآن، بدعوى أن هذه مادة استخبارية. أن غياب الشفافية لا يترك مفراً غير الاستنتاج بأنه توجد هنا ملاحقة سياسية ومحاولات إسكات لمعارضيه الاحتلال. بدلاً من أن تتمترس إسرائيل في موقفها وتلحق ضرراً إضافياً، يجمل بوزير الدفاع غانتس أن يشطب هذه المنظمات فوراً من قائمة منظمات الإرهاب.

* * *

"إسرائيل اليوم": قبل الانتخابات ولحظة "السقوط الأخير".. رسالة حادة لبينيت: تنازل للبيد فوراً!

بقلم ماتي توخفيلد

ترجمة: القدس العربي

في ظل الجلبة التي يعيشها الائتلاف هذه الأيام، عقب سلسلة هزائم في الكنيست وعدد النواب المتمردين الذي يزداد كل يوم، نقلت رسالة حادة جداً إلى المحيط القريب من رئيس الوزراء: أن يعلن تنازله عن رئاسة الحكومة الانتقالية فوراً، حتى لو جاء ذلك من قبل كتلة اليسار المسؤول عنها لبيد. وحسب تلك الرسالة، فإن لبيد هو الذي أقام الحكومة بأصابعه العشر إلى الآن، التي لم يربح منها شيئاً بعد سنة من قيامها. أمضى بينيت سنة في المنصب، قالوا، وحن الوقت الآن لإخلاء مكانه لصالح شريكه.

ينفي مكتب لبيد أنه هو من يقف خلف الرسالة. والرواية الرسمية أنه -حسب الاتفاقات الائتلافية- يفترض أن يكون لبيد رئيس الحكومة الانتقالية إذا أسقطت الحكومة شخص من "أمل جديد" أو "يميننا"، بينما يبقى بينيت رئيس الحكومة في الفترة الانتقالية إذا جاء مسقطو الحكومة من "يوجد مستقبل"، أو "العمل"، أو "ميرتس" أو "الموحدة". الناطقون أنفسهم، يقولون إنهم فعلوا هذا بناء على رأيهم أنفسهم. وفي محيط بينيت، هناك من يشكك في ذلك. لبيد نفسه لم يتحدث عن ذلك مع رئيس الوزراء، قال مصدر في مكتب رئيس الوزراء، لكن الرسالة وصلت.

الحقيقة أنه لا ينبغي استبعاد إمكانية أن يكون لبيد، رغم كونه المشبوه الفوري، هو من يقف خلف هذه المطالبة من بينيت. وفي الأيام الأخيرة، يتجول عدة عناصر من الائتلاف – من أحزاب اليسار المشاركة فيه،

ممن هم معنيون باستمرار وجوده ويتمنون استقراره - بمشاعر قاسية. وكأن حقيقة أن الحكومة تسقط باتت منتهية، والآن يدير قائداها، بينيت وليبد، معارك على توزيع الغنيمة، أي على رئاسة الحكومة الانتقالية. في كل مرة استعرض فيها أحد ما في "الموحدة" أو في "ميرتس" العضلات، كان مكتب بينيت يتنفس الصعداء. أما عندما يدور الحديث عن جدعون ساعر أو عيديت سيلمان - فإنهم يفتحون الشمبانيا لدى يثير ليبد. هذا وضع هاذٍ، يقولون. نحن نقاتل ضد المعارضة، وهم يتقاتلون فيما بينهم، ويحاول كل منهم أن يلقي باللائمة على الآخر.

سيقف الائتلاف مرة أخرى أمام الامتحان الأسبوع القادم عندما يرفع جدعون ساعر "قانون المناطق" للتصويت مرة أخرى. والامتحان هذه المرة كفيل بأن يكون مصيرياً أكثر. أجزاء الحكومة متعلقة على كبحه.

نير أورباخ على الجانب الأقصى مرة أخرى، وربما يكون جاداً هذه المرة. وساعر بالتأكيد هناك. واليسار أيضاً: الزعبي، وغنايم وحتى عباس نفسه. كل شيء يقفز ويهتز.

في الصفوف الأخيرة في الكنيسة، فهموا الرسالة جيداً: لا توجد حكومة ولا ائتلاف، بل حملة انتخابات. كل واحد يعود إلى قاعدته، بعضهم بعد هجران طويل ومهم، في محاولة لتحقيق أكبر قدر من الإنجازات إلى أن يكون سقوط الحكومة نهائياً وتاماً.

* * *

"هآرتس": "الصهيونية الدينية" في الضفة الغربية: ركل عجائز وحساء اللحم بالحليب.. إرضاء لله

بقلم يوسي كلاين

العنف يؤتي ثماره. هذا هو الدرس الأساسي بعد 55 سنة من الاحتلال والاستيطان. العنف يؤتي ثماره والقوة تنتصر في كل مكان؛ في البيت والشارع والمكتب، في الكنيسة وداخل الحكومة. وثمة درس آخر، وهو أن القانون ليس سوى توصية، والخضوع له طوعي. إذا أرادوا امتثلوا، وإذا لم يريدوا فلهم ذلك. قصة فرض القانون الإسرائيلي على "المناطق" [الضفة الغربية] قصة مضحكة، لمجرد استخدام مفهوم قانون. حسب القانون الدولي، محظور إقامة مستوطنات في الضفة. وماذا في ذلك؟ القانون الذي سقط في هذا الأسبوع هو مناورة، خدعة. القانون الوحيد في "المناطق" هو قانون "الصهيونية الدينية"، الذي هو فوق القانون.

للصهيونية الدينية قوانين خاصة بها. كتب هرتسل: "أنا وصديقي لا نفرق بين البشر. لا نسأل الشخص لأي عرق أو أي دين ينتمي". لو قرأ بتسلئيل سموتريتش "الدولة اليهودية، لانفجر ضاحكاً ولطلب فوراً تغيير أسماء الشوارع التي سميت على اسم هرتسل. "لا نفرق بين البشر"؟، لقد أضحكه هرتسل هذا.

أيدولوجيا "الصهيونية الدينية" تركز على تورا كهانا، وعلى قضاء اليكس شتاين ودافيد مينتس، وعلى تفسيرات عميت سيغل وإسرائيل هرتيل. وكل هذا المبني لم يكن ليصمد لولا عنف الذين يسمون "شبيبة التلال".

قبل بضعة أشهر التقى معلمون وطلاب في التعليم الرسمي الديني مع "شبيبة التلال"، وقد تأثروا من "نضحية" الفتيان الجميلين، أي تأثروا من التنكيل بالنساء والشيوخ والأطفال ومن اقتلاع الأشجار وهدم البيوت، تأثروا وسينقلون ذلك لطلابهم؛ لأن النضحية التي تميز "الصهيونية الدينية" لم تضلهم، بل هم الأتقياء والصالحون، والشركاء في السباق بحثاً عن الثالث المقدس والقوة والمال والكرامة.

لا علاقة بين صهيونية هرتسل وصهيونية سموتريتش. ولكن الربط بين الصهيونية والدين أمر إشكالي، ذو مشكلة في التسويق. جرب بيعه للشباب. هذا ربط شاحب. من أجل تحمس الشباب وإثارتهم بإضافة القليل من الفلفل وركل العجائز، كي لا يعتقد أحد بأن "الصهيونية الدينية" ليست سوى أشكنازية يعتمرون القبعات المنسوجة والقمصان البيضاء.

لا تستخفوا بالأشكنازية الذين يعتمرون القبعات المنسوجة، ها هم اخترعوا أيضاً التركيبة العجيبة والفريدة من نوعها لـ "اليهودية الفاشية". هل يظهر هذا مثل اللحم والحليب في الصحن نفسه؟ نعم. ولكنهم يخرقون التوراة من أجل الله، وهذا يفعلونه من أجل الله. هذا غير كاف للصهيونية، فقد أرادت ماضياً مجيداً، كي يتم دفعها من الهامش إلى المركز، وأن تسوق حرب 1967 كحرب مقدسة، التي لم تستهدف فقط الدفاع عنا، بل العودة إلى إرث الآباء والادعاء بأن المستوطنين هم الطلائعون الجدد.

عندما انتهى دور الصهيونية، انقض الطلائعون الجدد على الجثة، جردوها من ملابسها وحاولوا ارتداء ملابس المتوفاة. أطلوا هنا وقصروا هناك. شوها قليلاً وأزالوا قليلاً، وفي النهاية حصلوا على اقتباس لبن غوريون، "الجيش والاستيطان هما الشيء نفسه". هذا صحيح، لكن حقيقة أن استيطان بن غوريون القانوني واستيطانهم غير القانوني، تم تجاهلها، عن طريق الخطأ أو طريق الصدفة.

"الصهيونية الدينية" ليست الصهيونية الطلائعية. يسهل تشخيص الذئب السيئ الذي يتخفى بقناع الجدة الجيدة. يسهل تشخيصها أيضاً حتى لو صممت على أن "الضفة الغربية" هي يهودا والسامرة. وأن المستوطنين هم "مستوطنون". يمكن تشخيصها حتى لو تمت تسمية شبيبة التلال بـ"شبيبة طلائعية محاربة". أرادت "الصهيونية الدينية" ولكنها لم تنجح. "الاستيطان في القلوب". الجمهور لم يقتنع بأن الآية 7 في الفصل "ب" في سفر التكوين بمثابة إشارة تحذير في الطابو. ورغم الحكومات المستخذية والمحكمة العليا المتملصة والجيش المتعاطف والدولة المكتظة، إلا أنه لم يستوطن أكثر من نصف مليون مستوطن في الضفة، الذين قاموا ببناء بيوتهم الفاخرة على أراض رخيصة بملكية آخرين.

بالنسبة لنا، هم شوكة في الحلق، يشلوننا، لا يمكننا ابتلاعهم أو تقيؤهم. القوة التي راكموها هي في علاقة معاكسة مع الإسهام الذي قدموه للمجتمع. عندما كانت نسبة الكيبوتسات في السكان مشابهة هم أثروا وكتبوا وأنتجوا. "الصهيونية الدينية" لم تثر عالمنا بأي شيء. لا رأي لها عن أي شيء عدا عن رفايتها وسلامتها وسيطرتها. وإسهامها في الأمن والاقتصاد والثقافة لا يشكل شيئاً. خزانة كتبها ضئيلة، والمتحدثون باسمها متلعثمون. وباستثناء الربط الغريب والاختراقي بين الفاشية واليهودية، لا شيء لها لتفاخر به.

* * *

"إسرائيل اليوم": اتصالات بين إسرائيل وتونس.. والجزائر تشهر سيفها في وجه سعيد و"التطبيع"

بقلم تميم موراغ

ليس السعودية وحدها، فتونس وإسرائيل أيضاً تجريان اتصالات دبلوماسية لتقارب محتمل بينهما، لكن الخطوة تصطدم بمصاعب من جهة المعارضة في الدولة الشمال إفريقية، وكذا من جهة جارتها الجزائر، التي تحاول إحباطها، كما علمت إسرائيل اليوم.

صرح مصدر إسرائيلي لـ "إسرائيل اليوم" فقال إن "توسيع دائرة الدول في المنطقة التي نعقد معها ارتباطات هو هدف ثابت لنا، لكن الجزائر لا تزال تبدي موقفاً معادياً". وحسب تقرير في صحيفة "الرأي اليوم" العربية الدولية، يسعى الرئيس التونسي قيس سعيد أن يتقرب إلى إسرائيل، لكن "الجزائر تشكل حاجزاً في وجه سقوط تونس في التطبيع". كما كتب أن للسلطات التونسية مصالح مع الجزائر في مجالات الطاقة والتجارة والصناديق المالية، وهم يدركون بأنهم سيفقدون كل هذا إذا ما تقربوا من إسرائيل. إضافة إلى ذلك، علم أن الجزائر تمنع إسرائيل من تلقي مكانة مراقب في الاتحاد الإفريقي، وقد شرعت في حملة لطردها من المحفل.

تونس معتدلة ومتطورة

عقدت بين إسرائيل وتونس في الماضي علاقات دبلوماسية جزئية. في أعقاب اتفاقات أوسلو، فتحت الدولتان مكاتب مصالح في تونس وتل أبيب في 1996، لكنها أغلقت بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000.

الرئيس الحالي سعيد، سهل زيارات الإسرائيليين إلى الدولة، لكنه واجه معارضة داخلية لرغبته في التقرب من إسرائيل. في صيف 2021 على خلفية أزمة اقتصادية وادعاءات تأمر المعارضة على الحكم، جمد سعيد عمل البرلمان وحل الحكومة، وفي آذار حل البرلمان.

وكما تقول د. مريم غاز - افيجيل، رئيسة الاتحاد العالمي ليهود تونس في إسرائيل، فإنه اليوم أيضاً، بعد تجميد جزئي للعلاقات بين الدولتين، يدخل الإسرائيليون إلى تونس بجواز السفر الإسرائيلي، وإن كان بشكل محدود".

كما قالت إنه قد جرى في تونس هيلولة "الغريبة" بمناسبة عيد "لاغ بعومر"، وإن خمسمائة إسرائيلي زاروا المكان عينه الشهر الماضي".

* * *

"معاريف": باستخراجها الغاز.. إسرائيل تسرق الأوراق وتحاول فرض عودة لبنان إلى الطاولة

بقلم إسحق ليفانوف

تدعو الأصوات التي تصدر عن لبنان بشأن ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، إلى التصلب في الموقف اللبناني تجاه إسرائيل. فبعد الانتخابات العامة التي أجريت الشهر الماضي، كان يخيل أن بيروت ستفضل الحل الوسط كي تستخرج الغاز من البحر وتضمن مداخيل عظيمة لصندوق الدولة.

قبل أكثر من عقد، نقلت إسرائيل ولبنان موقفهما في الموضوع إلى الأمم المتحدة. ويفهم من ذلك أن الدولتين توافقتان على أن الخلاف بينهما هو على مساحة 860 كيلومتراً مربعاً فقط. وقد طلبتا مساعدة واشنطن في تسوية الخلاف. الدبلوماسي الأمريكي فريدريك هوف، الذي كلف بمعالجة الموضوع، مد خطاً مباشراً وقسم مساحة الخلاف بين الدولتين، حيث حصل لبنان على 57 في المئة منها، فيما حصلت إسرائيل على ما تبقى. إسرائيل وافقت، لكن لبنان لم يوافق لأن جزءاً من طوافة الغاز اللبنانية "قانا"،

حسب هذا المخطط، يجب أن يبقى بيد إسرائيل. عارض "حزب الله" ذلك، بدعوى أن استخراج الغاز من إسرائيل ولبنان في قانا سيستوجب التعاون بينهما، ويعد هذا في نظره تطبيعاً.

في نهاية 2020 استؤنفت الاتصالات بين إسرائيل ولبنان، بوساطة أمريكية، في الناقورة وعلى أساس مساحة الخلاف المذكورة أعلاه. غير أنه في أعقاب ضغط الجيش اللبناني وبحوث شركة بريطانية ورأي خبراء دوليين، غير لبنان موقفه وبدأ يطالب بمساحة 1.460 كيلومتراً مربعاً، إضافة إلى الـ 860. إسرائيل بالطبع عارضت ذلك؛ لأنه حسب مطلب لبنان، فإن حقل الغاز "كاريش" الذي هو في يد إسرائيل اليوم، سينتقل كله إلى لبنان. عين الرئيس الأمريكي وسيطاً جديداً، هو الأمريكي الإسرائيلي عاموس هوكشتاين. وضع هوكشتاين اقتراحاً يتلخص في نقطتين أساسيتين: الأولى أن تجرى المباحثات بين الطرفين حسب مساحة الخلاف الأولى، أي 860 كيلومتراً مربعاً. النقطة الثانية، هي نقل خط فريدريك هوف كي يبقى حقل قانا كله في أيدي لبنان، بحيث لا يكون تطبيعاً. رفض لبنان هذا المخطط. وكما أسلفنا، فإن الرياح التي تهب اليوم تطالب بتصليب موقف لبنان والطرح الرسمي للمطالبة بالمساحة الإضافية، بحيث تكون المباحثات حول مساحة الخصام الأصلية، مضافاً إليها 1.460 كيلومتراً مربعاً. في هذا المخطط يؤخذ حقل كاريش من إسرائيل لصالح لبنان.

في بداية هذه السنة، حذرت كل من إسرائيل ولبنان إحداهما الأخرى من استخراج الغاز من مساحة الخلاف. ويفترض أن يصل هوكشتاين إلى المنطقة كي يدفع الموضوع إلى الأمام، لكن يبدو أن نتائج الانتخابات في لبنان تعرقله. إذا تقدم لبنان بوثيقة رسمية إلى الأمم المتحدة تلغي الوثيقة السابقة التي رفعت في 2011 وتضيف المساحة الكبيرة التي تطالب بها، فهذا سيعيدنا إلى الخانة الأولى ويرفع التوتر بين الدولتين. يمكن الافتراض بأن الأمريكيين الذين كانوا قد دعوا رئيس جهاز الأمن في لبنان عباس إبراهيم، المقرب من "حزب الله"، إلى البيت الأبيض سيطرحون المسألة عليه. وتدخل الولايات المتحدة الآن يعد أمراً حاسماً. والرئيس اللبناني ميشيل عون، الذي ضعف موقف حزبه في الانتخابات الأخيرة، ربما يلعب بورقة ترسيم الحدود البحرية كي يحقق أجندته لانتخاب صهره جبران باسيل، حليف "حزب الله"، ليكون رئيساً تالياً. إسرائيل يمكنها أن تسرق الأوراق من خلال استخراج الغاز من مساحة الخلاف المخصصة لها، دون انتظار الحل، وبذلك تجبر لبنان للعودة إلى طاولة المباحثات مع نوايا الحل وليس التصلب.

* * *

القناة 12 : واشنطن تسعى لتشكيل "حلف دفاعي" لمواجهة إيران يضم إسرائيل و9 دول عربية

نير دفوري

ترجمة: موقع عرب 48

تسعى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى عقد اتفاقية أمنية للدفاع المشترك بين إسرائيل وعدد من الدول العربية في المنطقة في مواجهة "التحديات الإيرانية"، إسرائيل نشرت منظومة رادارية في عدة دول في الشرق الأوسط بما في ذلك الإمارات والبحرين.

تسعى الولايات المتحدة إلى عقد اتفاقية تعاون أمنية دفاعية تشمل كلاً من إسرائيل وست دول عربية في الخليج، بالإضافة إلى مصر والأردن والعراق لمواجهة "التحديات الإيرانية" في مبادرة مشتركة للحزبين الديمقراطي والجمهوري من المقرر أن تعرض في وقت لاحق، الخميس، على مجلس النواب الأميركي. والجديد التي تطرحه المبادرة الأميركية العابرة للأحزاب هو توثيق التعاون الأمني وتعزيز التنسيق والشراكة العسكري بين إسرائيل وعدد من الدول العربية التي لا تربطها بها علاقات سياسية رسمية، بما في ذلك العراق

ويرى المسؤولون في واشنطن أن هذه الخطوة قد تمهد الطريق أمام المزيد من اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية في المنطقة، وذلك في ظل التقارير التي أشارت مؤخراً إلى جهود أميركية حثيثة للعب دور الوسيط في محاولة للتقدم على مسار تدريجي يفضي إلى تطبيع العلاقات الرسمية بين إسرائيل والسعودية.

وتشمل المبادرة الأميركية تبني وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إستراتيجية أمنية مشتركة وواسعة لمواجهة "سلسلة من التحديات الإيرانية"، ووفقاً لمسودة الاتفاقية التي لم يتم الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على صيغتها النهائية سيتعين على البنتاغون تقديم خطة دفاعية كاملة ضد الضربات الجوية والصواريخ وغيرها من التهديدات الأمنية المحتملة من قبل إيران، في غضون 180 يوماً.

تشير التوقعات إلى أن الاتفاقية الدفاعية ستشمل 10 دول إلى جانب الولايات المتحدة، وهي: الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات والبحرين وعمان والكويت وقطر) وكذلك الأردن ومصر والعراق إلى جانب إسرائيل.

وتنص مسودة المبادرة على أن "سلسلة أنظمة الدفاع الجديدة ستساعد في توفير حماية وأمن أفضل لدول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب مصر والعراق وإسرائيل والأردن"، وأشارت المسودة إلى أن "التهديدات الإيرانية المحتملة" تشمل هجمات بـ"صواريخ كروز وصواريخ الباليستية وطائرات مأهولة ومُسيّرة وأنظمة صواريخ متطورة".

بدأت الاستعدادات لإطلاق المبادرة الأميركية والتنسيق في هذا السياق بين واشنطن والدول المعنية منذ نحو سنة، إن إسرائيل نشرت بالفعل "أنظمة رادار في عدة دول في المنطقة، بما في ذلك الإمارات والبحرين".

بالإضافة إلى الشراكات الدبلوماسية والاقتصادية التي قد تمهدها لها مثل هذه الاتفاقية بين إسرائيل وبين دول عربية ذات ثقل إقليمي وعربي، فالفائدة الأمنية التي قد تعود على إسرائيل كبيرة، وتتمثل بتلقي إنذارات مبكرة من هجمات إيرانية محتملة وفي مقدمتها الهجمات الصاروخية وهجمات بطائرات مُسيّرة؟ تمثل النجاح الأول الذي سجله "الحلف الدفاعي" المحتمل بـ"التمكن من إحباط هجوم بواسطة طائرات مُسيّرة انطلقت من إيران قبل نحو شهر، واستهدف إسرائيل، وتم اعتراضها في الأجواء العراقية وبموجب التحالف الدفاعي، ستكون كل الدول المنضوية ضمنه ملزمة بتبليغ الدول الموقعة على الاتفاقية بشأن أي هجوم إيراني يمر عبر أجوائها ويستهدف إحدى الدول التي تشارك في التحالف الأمني الذي تقوده واشنطن.

تشهد السعودية تصاعدا للهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيّرة من قبل الحوثيين في اليمن، بدعم من "الحرس الثوري" الإيراني. ورغم الهدنة الأممية في اليمن سيتعين على السعودية تعزيز أنظمتها الدفاعية لمواجهة هجمات مستقبلة"، قد يلعب التحالف الدفاعي المحتمل مع إسرائيل دورا في هذا السياق.

وبموجب التحالف الدفاعي، ستكون كل الدول المنضوية ضمنه ملزمة بتبليغ الدول الموقعة على الاتفاقية بشأن أي هجوم إيراني يمر عبر أجوائها ويستهدف إحدى الدول التي تشارك في التحالف الأمني الذي تقوده واشنطن.

* * *